

# هل يَقْدَحُ في النبوة ما يُشاعُ أن محمّداً ^ يَقَعُ في حُبِّ امرأةٍ متزوّجة؟

المؤلف : باحثو مركز أصول

المصدر : مركز أصول

التاريخ : 25-08-2022 16:25:34

## نص السؤال

هل يَقْدَحُ في النبوة ما يُشاعُ أن محمّداً ^ يَقَعُ في حُبِّ امرأةٍ متزوّجة؟

## خاتمة الجواب

### الجواب التفصيلي:

حقيقة هذه الشبهة هي رسم صورة خيالية لزواج النبي ^ من زينب بنت جحش، والاستشكال الوارد في السؤال يتضمن الحاجة إلى بيان التفسير الصحيح لهذه الآية،

وبيان درجة تلك الروايات التي احتجوا بها صحة وضعها

ويتبين ذلك من وجوه:

1- زينب بنت جحش هي ابنة عمّة النبي ^، وكان يعرفها منذ نشأتها، وهو الذي زوّجها بزيد بن حارثة مؤلاه؛ فهذه من القرائن الدالة على عدم وقوع القصة:

فإن أمها هي أميمة بنت عبد المطلب، ولم يكن ^ جاهلاً بابنة عمّته؛ فهو يراها ويعرفها؛ فكيف لا يقع في حبها إلا بعد أن تتزوّج بفترة طويلة، وفي وقت نزول الحجاب؟! فهو مما يستبعد عقلاً

ثم إن تزويج النبي ^ زينب لمؤلاه وجّه، يكون بحسب الطباع مانعاً من الميل إلى التزوّج بها، وناهيك عما اجتهد به من إقناعها

2- الروايات التي جاءت فيها القصة بحبه لها، وشغفه بها - وحاشاه ^ - لم يثبت منها شيء بسند صحيح:

وقد نصّ على ذلك علماء الحديث؛ كابن حجر وغيره؛ «فتح الباري» (8/384).

كما شدّد العلماء النكير على من فسّر

قوله تعالى:

{وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ}

[الأحزاب: 37]

بتلك الروايات، واستدلَّ بها على وقوع النبيِّ ^ في عشقِ زينبَ، وهي تحت زيد بن حارثة رضي الله عنه □  
حتى

قال أبو العباس القرطبيُّ:

«إن هذا القول إنما يصدُرُ عن جاهلٍ بعصمة النبيِّ ^، أو مستخفٍّ بحرمته»؛

«المفهم، لِمَا أشكَلَ من تلخيص كتاب مسلم» (1/ 406)

، وقال ابن القيم:

«إن هذا قولٌ من لم يقدِّر رسولَ الله ^ قَدْرَهُ»؛

«زاد المعاد» (4/ 244).

### 3- المرادُ

بقوله تعالى:

{وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ}

[الأحزاب: 37]

، لا يدلُّ على ما يزعمه الطاعنون:

فالتفسيرُ الصحيحُ: أن الله أعلمَ نبيِّه ^ أن زينبَ ستكونُ من أزواجهِ قبل أن يتزوجَها؛ وهذا قولُ عليِّ بنِ الحسينِ، وقولُ الشُّدِّيِّ من أئمةِ التفسيرِ □

وإنما كان ذلك لإبطالِ ما سنَّتهُ العربُ في الجاهليَّةِ من إعطاءِ ابنِ التَّبَيِّ حقوقَ ابنِ الصُّلبِ؛ فإن زينبَ كانت تحت زيد بن حارثة، وكان الرسولُ ^ قد تبَّأه،

والعربُ يعيبون أن يتزوَّجَ الرجلُ من زوجةِ مُتبَّأه؛ فإن من عادتهم أنهم كانوا يُغطون الدَّعيَّ منهم جميعَ حقوقِ الأبناءِ حتى في الموارثِ ومحرماتِ النَّكاحِ؛

ولهذا

قال تعالى:

{وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ}

[الأحزاب: 37].

قال القرطبيُّ:

«والذي عليه أهلُ التحقيقِ من المفسِّرينَ، والعلماءِ الراسخينَ: أن ذلك القولُ الشنيعُ ليس بصحيح، ولا يَلِيْقُ بدوي المروءاتِ، فأخرى بخير البرياتِ، وأن تلك الآيةُ إنما تفسِّرُها: ما حكى عن عليِّ بنِ حسينٍ: أن الله تعالى أعلمَ نبيِّه بكونها زوجةً له، فلما شكَّها زيدٌ له، وأراد أن يطلقها، قال له: {أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ} [الأحزاب: 37]، وأخفى في نفسه ما أعلمه الله به مما هو مُبْدِيهِ بطلاقِ زيدٍ لها، وتزويجِ النبيِّ ^ لها، ونحوه عن الزُّهريِّ، والقاضي بكر بن العلاءِ الشَّيْبَرِيِّ، وغيرهم، والذي حَشِيَهُ النبيُّ ^ إنما هو إرجافُ المنافقين، وأنه [^] نَهَى

عن تزويج نساء الأبناء، وتزوّج بزوجة ابنه، ومساقُ الآية يدلُّ على صحّة هذا الوجه بقوله تعالى: {مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ} [الأحزاب: 38]، ولو كان ما ذكر أولئك، لكان فيه أعظم الحرج، ولقوله: {لِكَي لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا} [الأحزاب: 37]..

«المفهم» (1/ 406).